المقاطع الرئيسة من تقرير «اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي» (لجنة تراختنبرغ)

نحو بلورة مجتمع إسرائيليّ أكثر عدالة

توطئة

«الشعب يريد عدالة اجتماعية» هذه الصرخة العالية التي أصبحت رمزاً لاحتجاجات الخيام، شعار رفعه عشرات ومئات الآلاف في شوارع المدن الإسرائيلية. ليس «الكتامونيم» (أحياء الفقر في القدس) ضد «رحافيا» (حي الأغنياء في القدس) ولا «بني براك» ضد «تل أبيب»، ولا «كريات أربع» ضد «كريات شمونة»، بل «الشعب». وليس تلك التشرذمات التي أملت الأجندة خلال عدة عقود، والتي ملّها المجتمع الإسرائيلي لأنها غطت كل إمكانية للحديث عن الآلام المشتركة لغالبيتنا؛ تلك الآلام التي تتجاوز الانقسامات التقليدية بين اليسار واليمين، وبين «الحريديم» والعلمانيين، وبين الشرقيين والأشكنازيين، وبين المهاجرين والقدامى.

إن هذا الشعب القادر على استيعاب جميع التيارات والمعتقدات تحت سقف الخيام، واحتضانها في مظاهرة من الوحدة ومتعة الشراكة، والتي لم نشهد مثلها منذ التاسع والعشرين من تشرين الثاني العام ١٩٤٧، هو الذي «يريد» بكل صرامة وحزم وقامة مرفوعة، وليس بضعف وتوسّل. وهو «يريد» لأنه صاحب البيت، ولأن الوقت قصير ولأنه تم انتهاك «العقد». يريد «عدالة اجتماعية» وليس حقوقا امتيازيّة، وليس على حساب الآخرين.

أقيمت اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي لأن الحكومة أصغت إلى الاحتجاجات. ولولا ذلك لتحطمت صرخات الاحتجاج على صخرة البلادة، أو ربما تدهورت إلى الشغب والعنف. وفي حين قامت الحكومات الإسرائيلية السابقة بإرسال رجال الشرطة مدججين بالهراوات لفض انتفاضة وادي الصليب وإخراس صرخات «الفهود السود» متجاهلة جذور الاحتجاج،

تقر اللجنة بأن مسؤولية معالجة جذور الاحتجاجات تقع أساساً على عاتق الحكومة، لكنها تتعلق أيضاً بالأفراد وبالمجتمع المدني. وأنه يجب معالجة كل من المسائل أعلاه كلّا على حدة وبشكل جذري. وما يهمنا هنا هو تقليص الضائقة الاقتصادية، ومعالجة مشاعر انعدام العدالة والاغتراب، وهي الامور التي وجهت عمل اللجنة. ونشير إلى أن الخطوات الهادفة إلى تقليص الضائقة الاقتصادية تشمل تخفيض غلاء المعيشة وخفض الضرائب غير المباشرة وزيادة التنافس في السوق، وخفض تكلفة الخدمات الاجتماعية، والعمل على زيادة الدخل الاجمالي.

ها هي الحكومة اليوم تتصرف بشكل مغاير، حيث تكمن عظمة الديمقراطية اليقظة وعظمة اقتصاد السوق الحكيمة في قدرتهما على توجيه البحر الهائج بواسطة عمليات التغيير التدريجي، أي بواسطة «النشوء والارتقاء» دون الحاجة إلى اضطرابات «الثورة».

جذور الاحتجاجات

هناك ثلاثة جذور رئيسة للاحتجاجات؛ الأول: الضائقة الاقصادية للأفراد والأسر، وخاصة ضائقة الأسر العاملة الفتيّة والمثقفة، التي لم تعد تستطيع مواجهة غلاء المعيشة، ومصروفات السكن، والعلاج والتعليم المناسبين لأولادها.

الثاني، الشعور العميق بانعدام العدالة بسبب اتساع فجوات اللامساواة الناتجة عن عدم تدخل الحكومة، وعن مركزيّة اقتصاد السوق. وبسبب عدم توزيع العبء على جميع فئات المجتمع، وبسبب وجود فئات لا تشارك في سوق العمل وتمتنع عن الخدمة العسكريّة.

الثالث، الشعور المتزايد والخطير بالاغتراب. أي شعور الابتعاد والانفصال عن مؤسسات الدولة، التي لم تعد تخدم جميع المواطنين، والبعيدة عن ضائقة الجمهور ومشاعره، والتي تقابل بالشك وعدم الثقة. فعملية اتخاذ القرارات الحكومية، برأي الجمهور العريض، غامضة ولا تسمح بالحوار المنفتح وبإمكانية التأثير عليها. كما يعود الشعور بالاغتراب إلى تضييق حيز النقاش السياسي العام في السنوات الأخيرة، وخاصة بسبب تآكل الخطاب الاقتصادي الاجتماعي وتضييقه. فالاحتجاج يعبر، ضمن ما يعبر عنه، عن محاولة لإعادة الخطاب الاقتصادي الاجتماعي إلى مكانه اللائق، إلى الحيز الإسرائيلي العام.

الضائقة الاقتصادية

تعني الضائقة الاقتصادية النقص الحاد والمساس في مستوى معيشة الفرد والأسرة النووية، إضافة إلى وجود أفق اقتصادي ضبابي يدعو إلى القلق والخوف. ومن وجهة نظر الأفراد فإن مستوى المعيشة يتغذى من ثلاثة مصادر: الموارد الخاصّة (أي الدخل)؛ الموارد العامة (أي الخدمات الحكومية المباشرة وغير المباشرة)؛ وموارد القطاع الثالث.

الموارد الخاصّة: ومصدرها عمل الفرد ودخله الإجمالي بعد خصم الضرائب وإضافة المخصصات الحكومية. مع العلم أن الدخل الصافي يعكس مستوى الحياة بعد احتساب غلاء المعيشة. ويتأثر الدخل الإجمالي للفرد بشكل أساس بالعمل، ومستوى تعليم الفرد، وقوانين سوق العمل وتطبيق قوانين العمل. كما يؤثر عامل الوراثة، والمساعدات الأسرية والمجتمعية على مستوى حياة الفرد، والتي تشكل نوعاً من الضمان الاجتماعي. وتشكل أسعار ومنالية السلع والخدمات عاملاً حاسماً في تحديد مستوى معيشة الأفراد. فأسعار السلع الاستهلاكية هي نتاج مباشر للمنافسة ولمركزيّة السوق، والضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع، مثل الجمارك، وضريبة الشراء وضريبة الوقود، وضريبة القيمة المضافة.

الموارد العامة: والتي يتم التعبير عنها بواسطة حجم الميزانية المُخصصة للخدمات الاجتماعية، والتي تُحدّد بناءً على التوجه الاقتصادي الاجتماعي السائد، والديون الوطنية، والاقتصاد العالمي، وسياسة الخدمات الحكومية، والخصخصة. وتتأثر الخدمات الحكومية بعلاقات العمل في القطاع العام، الأولويات القطاعية والجغرافية وإمكانية قياس النتاج وجودة الخدمات. مما يعني

أن حجم الميزانية المخصصة للخدمات الاجتماعية يمر في العديد من المصافي قبل ترجمته المباشرة إلى منالية وتوفر الخدمات للمواطن وجودتها، وبالتالي المساهمة في تحديد مستوى معيشة الفرد.

موارد القطاع الثالث: وهي الخدمات المُخصصة عادة لمعالجة الضائقات التي لا تجد لها حلاً خاصاً أو عاماً. ويلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة حجم هذا القطاع وأهميته، والذي أصبح يلعب دوراً مركزياً في المجتمع الإسرائيلي، لكننا لن نتوسع في هذا المجال، لأن نمو هذا القطاع، ورغم إيجابياته، يعكس مدى قصور وفشل القطاعات الأخرى، التي تعنينا هنا.

لفهم أسباب الضائقة الاقتصادية ثمة ضرورة لدراسة التطورات التي لحقت بالموارد الخاصة والعامة خلال السنين الأخيرة؛ صحيح أن دخل الفرد (موارد خاصة) ارتفع خلال السنوات الأخيرة، لكن معدل ارتفاع الدخل المتوسط للفرد خلال العقد الأخير كان طفيفاً، وأقل بكثير من نسبة ارتفاع النتاج المحلي الاجمالي للفرد، ما يعني أن "المواطن المتوسط" لم يستفد كفاية من النمو الاقتصادي.

أدى تخفيض الضرائب إلى ارتفاع طفيف فقط في الدخل الصافي للفرد، وبالمقابل ارتفعت أسعار السلع الغذائية والمساكن، وازدادت المصاريف المنزلية.

أما بخصوص الموارد العامة فلقد انخفض الإنفاق العام في النتاج المحلي الإجمالي للفرد من ٦٣٪ إلى ٣٣٪، إضافة إلى إلغاء بعض الخدمات الاجتماعية الحكومية ونقلها إلى شركات خاصة دون رقابة كافية.

إجمالاً يمكننا القول: إن مستوى المعيشة ارتفع خلال العقد الأخير بشكل طفيف فقط، لكن هذا الارتفاع كان أقل من نسبة النمو العام للفرد. وفي الوقت نفسه اتسعت فجوة عدم المساواة في توزيع الموارد التي تُحدّد مستوى المعيشة، ما أدى إلى الشعور العام بأن الانجازات الاقتصادية والنمو السريع لم ينعكسا كفاية على غالبية المجتمع.

شعور انعدام العدالة

يتركب هذا الشعور من مدماكين: تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل، وفي تحمل العبء. نشأت في العقود الأخيرة في البلاد شريحة ضيقة من المُغتنين، والذين كسبوا ثروتهم، بنظر غالبية المواطنين، بسبب استغلال غير متناسب للاحتكارات، والثروات الطبيعية ومركزيّة السوق، وليس بفضل مبادرات وتكنولوجيات جديدة. أضف إلى ذلك الأجور الضخمة لمدراء الشركات العامة. كما أن تخفيض الضرائب المباشرة من خلال تفضيل رأس المال على العمل، وارتفاع بعض الضرائب غير المباشرة، ساهم في توسيع فجوات عدم المساواة ولا سيما في منالية الخدمات الاجتماعية.

أما بخصوص توزيع العبء، فنجد أن المجموعات السكانية التي لا تشارك في تحمل العبء هي المجموعات التي تتمتع بامتيازات حقوقية، ومن بينها مجموعات لا تشارك في سوق العمل ولا تخدم في الجيش أو في الخدمة المدنية، أو مجموعات تتمتع بامتيازات خاصة بسبب انتمائها الجغرافي أو القطاعي.

ثمة توجهان لمواجهة هذا الوضع. توجه يدعي أن المشكلة تعود إلى رغبة هذه المجموعات في الحفاظ على أسلوب حياتها، ولذلك يجب منح هؤلاء المحفزات لحثهم على المشاركة الاقتصادية والمجتمعية. أما التوجه الآخر فيدعي أن المشكلة تكمن في عدم رغبة هذه المجموعات في المشاركة في تحمل العبء، وهي تستغل خصوصيتها وقوتها السياسية لتكريس دعم الأكثرية للأقلية، ولذلك يجب فرض عقوبات على تلك القطاعات لإحداث التغيير.

تؤيّد اللجنة التوجه الأول، وتؤكد وجود معيقات تمنع اندماج هذه المجموعات في المجتمع، وأنه يجب تزويد هذه المجموعات بالأدوات المناسبة لحثها على المشاركة في المجتمع، وخاصة في مجال العمالة والتعليم.

تقر اللجنة بأن مسؤولية معالجة جذور الاحتجاجات تقع أساساً على عاتق الحكومة، لكنها تتعلق أيضاً بالأفراد وبالمجتمع المدني. وأنه يجب معالجة كل من المسائل أعلاه كلّا على حدة وبشكل جذري. وما يهمنا هنا هو تقليص الضائقة الاقتصادية، ومعالجة مشاعر انعدام العدالة والاغتراب، وهي الامور التي وجهت عمل اللجنة. ونشير إلى أن الخطوات الهادفة إلى تقليص الضائقة الاقتصادية تشمل تخفيض غلاء المعيشة وخفض الضرائب غير المباشرة وزيادة التنافس في السوق، وخفض تكلفة الخدمات الاجتماعية، والعمل على زيادة الدخل الاجمالي. إضافة إلى تقليص فجوات عدم المساواة في تحمل العبء وتشجيع المشاركة في العمل وتقديم اقتراحات بديلة لخدمة المجتمع والدولة. وثمة

تعهدت اللجنة (بناء على طلب رئيسها) بالعمل ضمن إطار ميزانية الدولة وعدم الخروج عن هذا الإطار. ما يعني عدم زيادة حجم الميزانية نتيجة توصيات اللجنة، وأن كل اقتراح لزيادة حجم ميزانية الخدمات الاجتماعية يتطلب تقليص ميزانيات أخرى، وخاصة ميزانية الأمن. وفي هذا السياق تقترح اللجنة اقتطاع مبلغ ٣٠ مليار شيكل (تمتد على مدار خمس سنوات) لصالح ميزانية الخدمات الاجتماعية، وخاصة لمجال تعليم الأجيال الشابة.

ضرورة لاتخاذ خطوات لتعزيز شفافية المؤسسات الحكومية، واتخاذ التدابير العملية لمتابعة تطبيق توصيات هذه اللجنة.

بهدف بلورة وجهة نظر تُرشد عمل اللجنة حاولنا ترجمة شعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية» للغة نستطيع من خلالها استنباط الأجوبة:

١. العدالة الاجتماعية تعني العلاقة المناسبة والمثابرة بين السلوك المعياري ومساهمة كل فرد وجهوده، وبين المردود الذي يحصل عليه الفرد في جميع المستويات؛ على المستوى الاجتماعي (الاعتراف والانتماء)، وعلى المستوى الاقتصادي (الأجور والأمن الاقتصادي)، وعلى المستوى السياسي (قدرة تأثير الفرد على المجموعة).

٢. العدالة الاجتماعية تعني قوانين لعبة منصفة، مساواة في الفرص في مرحلة البداية، ومنافسة منصفة وتقدير الانجازات. نحن لا نطالب بإلغاء الاختلافات الوراثية، والتاريخية، والجغرافية، والبيئية والانسانية، بل نطالب بضرورة تقليص تأثيرها على فرص الفرد.

٣. العدالة الاجتماعية تعني أن يقوم المجتمع بضمان مكونات الحياة الأساسية للفرد وكرامته في حالة تعرضه لضربات المصير. فالتكافل الاجتماعي ليس مجرد آلية تأمين وقت الضرورة، بل قيمة تغني حياة المجتمع الانساني.

يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية، على مركباته الثلاثة أعلاه، مسؤولية مباشرة واستراتيجية عمل من قبل الدولة. وعليه يجب على الحكومة ترجمة المبادئ إلى سياسة فاعلة، محاسبة الذات، وفحص نفسها، والتأكد من مدى التلاؤم بين سياستها على أرض الواقع وبين تلك المبادئ.

يرتبط ازدهار المجتمع بوجود قاسم قيمي مشترك وعريض بين جميع فئات المجتمع. وهذا لا يعني التماثل أو الإكراه وفرض قيم مجموعة معينة على بقية المجموعات. فالعدالة الاجتماعية والقاسم القيمي المشترك هما الأسس الذي يجب أن تقوم عليها استراتيجية بناء مجتمع أفضل. ونحن نقترح أن يتم ذلك استناداً إلى مبادئ الاحترام، التسامح والثقة المتبادلة. هذا باختصار ما يمثل توجهات اللجنة ويرشِّد عملها.

حيز عمل اللجنة: تفويضها والخطوط العريضة لعملها

لقد ألقيت على عاتق اللجنة مسؤولية غير مسبوقة في نطاقها وهي «التغيير الاقتصادي الاجتماعي»، والعمل خلال فترة زمنية قصيرة جداً (سبعة أسابيع). وطلب منها معالجة المجالات التالية: الضرائب، الخدمات الاجتماعية، المنافسة الاقتصادية، غلاء المعيشة والمسكن.

وفيما يلي الخطوط العريضة لعمل اللجنة:

١. عملت اللجنة على تشخيص القضايا المركزيّة في كل من مجالات تفويضها المباشرة، وقدمت اقتراحات لخطوات سياسية فعلية لحل تلك القضايا.

٢. النطاق الزمني لتنفيذ التوصيات في سياقاتها المختلفة هو السنوات الخمس القريبة. ويتضمن ذلك المدى القصير، أي السنة المالية ٢٠١٢، والمدى المتوسط أي ٢٠١٣-٢٠١٦، والمدى البعيد.

٣. تختلف الفترة الزمنية لتطبيق الخطوات المختلفة حسب المجال.

٤. ثمة اختلافات كبيرة في مدى جهوزية الآليات السياسية

وإمكانية تفعيلها. فعلى سبيل المثال يمكن تطبيق بعض الخطوات في مجال الضرائب بشكل فوري، بينما تخفيض الجمارك (مثلاً) يتطلب جهوداً أكبر.

٥. بسبب قلة الوقت المتوفر للجنة إرتأينا العمل بناء على قاعدة "عدم التسبب بالضرر"، ولذلك لم نقم دائما باقتراح خطوات عمل جازمة، ما يعني ضرورة متابعة العمل وإقامة طواقم مهنية للمتابعة.

٦. في بعض الحالات اكتفت اللجنة بوضع توجيهات وأفكار عامة.

جمهور الهدف

قررت اللجنة محورة عملها في جمهور الأسر العاملة والأسر التي لديها أطفال في جيل الشبيبة، حيث كان علينا وضع الحلول لشريحة المجتمع الرئيسة التي تتحمل الجزء الأكبر من العبء الاقتصادي والخدمة العسكرية والمدنية.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة الارتفاع المتواصل في أسعار المساكن، وارتفاع الإنفاق الشخصي على التربية والمصاريف المنزلية، ما أضر بالأسر الفتية العاملة. وهنا تقترح اللجنة منح نقطتي تزكية للأب الذي لديه أطفال في جيل ٠-٣. كما نقترح تخفيض الجمارك، منح تخفيضات كبيرة على الشراء عن طريق الانترنت، زيادة المنافسة في السوق. أما في مجال المسكن فنقترح زيادة حجم العرض بشكل كبير ما يساعد على تخفيض الأسعار.

العمل ضمن إطار ميزانية الدولة

تعهدت اللجنة (بناء على طلب رئيسها) بالعمل ضمن إطار ميزانية الدولة وعدم الخروج عن هذا الإطار. ما يعني عدم زيادة حجم الميزانية نتيجة توصيات اللجنة، وأن كل اقتراح لزيادة حجم ميزانية الخدمات الاجتماعية يتطلب تقليص ميزانيات أخرى، وخاصة ميزانية الأمن. وفي هذا السياق تقترح اللجنة اقتطاع مبلغ ٣٠ مليار شيكل (تمتد على مدار خمس سنوات) لصالح ميزانية الخدمات الاجتماعية، وخاصة لمجال تعليم الأجيال الشابة.

كما يعني الحفاظ على حجم الميزانية أن أي اقتراح لتغيير مبنى الضرائب لا يقلص الحجم الكلي لعائدات الضرائب، وعدم زيادة حجم العجز في الميزانية. في هذا السياق تقترح اللجنة تخفيض الضرائب غير المباشرة وتوفير مبلغ ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث يُستغل المبلغ لصالح الجمهور العام.

مبادئ لوضع السياسة الاقتصادية الاجتماعية

على الحكومة أن تضع نصب عينيها مبادئ توجيهيّة وغايات كمية، بحيث تتم مناقشة وتقييم كل خطوة بناء على هذه المبادئ. ومن المعلوم أن ميزانية الدولة هي الأداة الأكثر تعبيراً عن سياسات الحكومة، لذلك فثمة أهمية فائقة لهذه المبادئ لدى وضع الميزانية.

وظيفة ميزانية الدولة هي في الأساس تخصيص الموارد اللازمة لتوفير السلع والخدمات العامة التي تقع ضمن مسؤولية الحكومة. ويؤثر حجم الميزانية وتوزيعها بشكل كبير على نشاط السوق، والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.

فيما يلي المبادئ التي تقترحها اللجنة لبلورة السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة في السنوات القريبة:

١. على الحكومة العمل على رفع نسبة الإنفاق المدني في الميزانية، والسعي لزيادة حصة الناتج المحلي الاجمالي. وذلك بسبب التآكل المستمر في الخدمات الاجتماعية الناتج عن ضغوطات الميزانية.

٢. على الحكومة العمل على تحديث الغايات الاجتماعية بين فترة وأخرى، ووضع غايات كمية لزيادة المشاركة في العمل وتقليص معدلات الفقر وفجوات عدم المساواة.

٣. النمو الاقتصادي هو الضمانة لسد احتياجات المجتمع الإسرائيلي المتزايدة. لذلك يجب العمل على تعزيز نمو السوق وزيادة التنافس. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة النمو لا تعكس بالضرورة حجم عدم المساواة، ونوعية الأوضاع الصحية، وجودة البيئة وغيرها. لذلك يجب وضع معايير جديدة لقياس نشاط السوق.

٤. يشكل عدم المساواة في السوق عاملاً مهماً في قياس جودة الحياة. وتعمل فجوات عدم المساواة على تعزيز شعور الاغتراب والاقصاء، ما قد يضر في بتماسك المجتمع وجهوزية تحمل العبء. لذلك يجب السعي من أجل توزيع منصف وعادل لثمرات النمو.

٥. على الحكومة العمل بشكل جاد ومثابر من أجل زيادة مشاركة كافة قطاعات الشعب في السوق وفي المجتمع. وخاصة مشاركة الحريديم والنساء العربيات، ومن خلال احترام أسلوب حياة كل مجموعة.

٦. على الحكومة ضمان قوانين لعبة منصفة في السوق الاقتصادية، والعمل على إزالة المعيقات وتوفير شروط عمل أفضل لجميع العمال وحماية حقوقهم الأساسية.

٧. على الحكومة تحديد مسؤولياتها عن توفير الخدمات العامة، وملاءمتها بناء على التغيّرات التكنولوجية والديموغرافية وغيرها. وتوفيرها لجميع المواطنين المحتاجين بشكل منصف.

٨. توكيل بعض الخدمات العامة لشركات وهيئات خاصة هو أمر شرعي ومرغوب من أجل تنجيع هذه الخدمات وتوسيع منالیتها، شريطة أن يتم ذلك في الحالات المناسبة فقط، ومن خلال التخطيط الحكيم، ومع أخذ جودة الخدمات ومنالیتها وإمكانية تقييم وقياس هذه الأمور بعين الاعتبار. كما على الحكومة الاستمرار بتحمل مسؤوليتها عن هذه الخدمات، وأن تشكل هي العنوان لكل مواطن بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمات.

٩. على الحكومة العمل بشكل شامل لمعالجة اخفاقات خدمات الدولة والقطاع العام، وتعزيز قدرات التخطيط السياسي، وتعزيز القدرات التنفيذية والادارية للحكومة، وتعزيز منظومة قيم مقدمي الخدمات.

١٠. على الحكومة تعزيز الديمقراطية التشاركية وفتح قنوات الحوار مع الجمهور العريض.

الحريديم

ثمة حاجة ماسة لمواجهة التوترات بين القطاعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة بين العلمانيين والحريديم. من واجبنا احترام خصوصية جميع الفئات في المجتمع الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه العمل على دمج الجميع في السوق القومية. يشكل الحريديم قرابة ٨٪ من مجمل سكان إسرائيل مع نسبة تكاثر كبيرة. وهذا يعني أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي لهذه المجموعة ومستقبلها، لا يؤثران عليها فحسب، بل يسقطان على السوق والمجتمع عامة. من هنا تنبع أهمية إشراك الحريديم في النشاط الاقتصادي وفي المجتمع عامة.

نحن نعتقد أن على جميع الأطراف الاجتهاد من أجل إزالة التوترات. وتقع على عاتق الأغلبية مسؤولية تغيير التعامل مع الحريديم. وعلينا الاهتمام في مشاركة الحريديم في جميع مستويات النشاط والعمل في إسرائيل دون اضطرارهم للتخلي عن أسلوب حياتهم. والتحدي الكبير هو كيفية مساعدتهم وتشجيعهم على المشاركة الواسعة في سوق العمل.

إلى جانب الاعتراف بحق أطفال الحريديم في المرحلة الابتدائية التعلم حسب المبادئ التوراتية، علينا تزويدهم بالمعرفة والأدوات التي ستساعدهم في المستقبل على الإندماج بشكل ناجح في العمل النوعي. وعلى وزارة التعليم الاهتمام بتعليم المواضيع الأساسية التالية في جميع المدارس دون استثناء: الرياضيات، اللغة الانكليزية، الحاسوب، وأحد مواضيع العلوم الكلاسيكية أو أكثر. وعلى وزارة التعليم توفير الميزانيات من أجل ذلك. كما يجب الاهتمام بإدخال مواضيع تعليمية تؤهل طلاب «اليشيفاة» (المدرسة الدينية) للمشاركة في سوق العمل.

كما يجب العمل على منح امتيازات لطلاب اليشيفاة للخروج إلى العمل عن طريق إزالة المعيقات القائمة، وتشجيعهم على مواصلة التعليم الأكاديمي المتقدم.

أما بخصوص الخدمة العسكرية والمدنية للحريديم، نعتقد أن تطبيق "قانون طال" والتعديلات التي أدخلت عليه، هو الحل الأمثل، ونحن على علم أن الشريعة التوراتية لا تعارض ذلك.

الخدمات العامة

الوظيفة الرئيسة والتقليدية للحكومة هي تزويد «السلع العامة»، مثل الأمن، وسلطة القانون والعلاقات الخارجية. وقد تتغيّر تركيبة السلع العامة حسب العصر والتطور التكنولوجي وغيره. فمثلا، في الماضي كانت رعاية الأطفال مسألة خاصة، تتم داخل الأسرة، أما في عصرنا فإن الحكومة تتحمل مسؤولية ذلك.

يجب أخذ عدة جوانب مركزية بعين الاعتبار لدى تزويد الخدمات العامة، مثل: (أ) تحديد السياسة والمعايير، (ب) التمويل، (ت) إنتاج وتزويد الخدمات، (ث) الرقابة والتطبيق وغيرها. ففي حين تقرر الحكومة أخذ المسؤولية الكليّة أو الجزئية عن خدمة معينة،

فعليها تحمل مسؤولية الجانب (أ)، وليس بالضرورة الجوانب (ب) و (ت) و (ث). أما بالنسبة لمسألة تمويل الخدمة، فالأمر يتعلق بتقييدات الميزانية، ومدى حاجة جميع المواطنين لهذه الخدمة. أما بخصوص مسؤولية الحكومة ودورها في إنتاج الخدمات الاجتماعية وتزويدها الفعلي، فهناك عدة اعتبارات، مثل: مزايا الحكومة حسب نوع الخدمة، ومصدر الصلاحيات وخصائصها خلال المراحل المختلفة، والقدرة على ضمان جودة الخدمة، والقدرة على الرقابة، وميزات مقدم الخدمة ومتلقي الخدمة، بنية السوق ومزودو الخدمات وغيرها. ما يعني أنه لا يوجد جواب شامل وواحد بالنسبة لدور الحكومة في انتاج الخدمات الاجتماعية وتزويدها، وأنه يجب مناقشة كل خدمة على حدة بناء على الظروف والخصائص. ولكن من الأهمية التأكيد على المسؤولية الكاملة للحكومة عن تزويد الخدمة العامة، وجودتها ومناليتها، بغض النظر عن الجهة التي ستعمل على توفير الخدمة. وهذا الأمر (التعهيد أو المقاولة) يختلف عن الخصخصة. ففي حالة الخصخصة تقلص الحكومة مسؤوليتها وسيطرتها.

أحياناً، وبسبب الاخفاقات التي تعيق قدرة الحكومة على التنفيذ، لا بد من نقل تنفيذ الخدمة المعينة إلى جهات خارجية (التعهيد). مع ذلك، هناك العديد من الاعتبارات التي تلزم الحكومة بتحمل كافة انتاج الخدمة وتزويدها بشكل مباشر. كما لا يمكن حل مشاكل قدرة الحكومة على التنفيذ بواسطة التوجه إلى جهات خارجية.

إشكاليات وتحديات

تلجأ معظم دول العالم إلى «التعهيد» كوسيلة مهمة لتزويد الخدمات العامة، بسبب مزايا هذه الآلية التي تساهم في تحسين جودة الخدمة ومناليتها، إضافة إلى مزايا إشراك القطاع الثالث والقطاع الخاص في كل ما يتلعق بالاختصاصات والمهنية. لكن، ورغم المزايا الكامنة في عملية «التعهيد»، فإن هذه العملية تثير العديد من الاشكاليات، مثل:

١. انعدام البنية التحتية الحكومية المطلوبة، فالتعهيد يلزم الحكومة بتطوير قدراتها التخطيطية، والقدرة على تحديد المعايير المطلوبة، وتحديد مقاييس واضحة لتقييم التنفيذ والحفاظ على درجة عالية من المهنية. وهي الأمور المطلوبة أيضاً حين تقوم الحكومة بتزويد الخدمة مباشرة. كما أن العلاقة مع «المتعهد» الخارجي تتطلب مهارة وخبرة عاليتين. لذلك، وفي حالة تفويض «متعهد» خارجي بتزويد الخدمة يخشى من انخفاض مستوى تقديم الخدمة، إذا لم تعمل الحكومة على توفير الأمور أعلاه.

٢. صعوبة تحديد الغايات والمقاييس، تلزم عملية التعهيد الخارجي بوضع معايير وأهداف ومقاييس واضحة في كل عملية ارتباط مع متعهد خارجي، والتي تستجيب للغايات التي تريد الحكومة التوصل إليها. فالمعايير والمقاييس التي يتم وضعها تحدد مسؤولية المتعهد. وبدون هذه الشروط فإن اعتبارات مثل كيف وماذا ولمن سيتم تزويد الخدمة تبقى بيد المتعهد، الأمر الذي يقلص قدرة الحكومة على مراقبة مستوى الخدمة المُقدمة وضبطها.

٣. إلحاق الضرر بجودة الخدمة، ثمة ادعاء بأن الحكومة تلجأ إلى أسلوب التعهيد دون أخذ مسألة جودة الخدمة بعين الاعتبار، وكل همها هو التخلص من عبء الخدمة.

٤. التنظيم، من المحتمل أن تؤدي عملية التعهيد الخارجي إلى خلق سوق جديدة تسيطر عليها الاحتكارات أو احتكار القلة. وإضافة إلى المس بجودة الخدمة، ثمة قلق من الاعتماد على مزوّد واحد فقط، ما يعني سيطرة المزوّد على تحديد السياسات والمعايير.

٥. تقليص المسؤولية تجاه العمّال، من المحتمل أن يؤدي التعهيد إلى إلحاق الضرر بحقوق العمال وظروف تشغيلهم.

اقتراحات لسياسات أولية

١. تغييرات بنيوية: على الحكومة العمل على تطوير قدرات موظفيها بشكل جدي، وخاصة القدرة على تحديد الغايات، وتحديد المعايير، يمكن ترجمتها إلى ارتباطات واضحة ومتماسكة، والعمل على صياغة عقود حكيمة تشجع المتعهد على الالتزام بالغايات والمعايير المطلوبة. وتوصي اللجنة أن تتم بلورة قاعدة معلومات في كل وزارة تتعامل مع التعهيد الخارجي. والعمل على تطوير قدرة صياغة العقود وعمليات الضبط والرقابة.

القطاع الخاص النوعي والناجع والمنصف هو شرط أساس للازدهار والنمو الاجتماعي والاقتصادي. يعاني هذا القطاع من اخفاقات بنيوية تحد من قدراته الوظائفية ومستوى نجاعته وجودة الخدمات التي يوفرها. ومن بين الصعاب التي يواجهها هذا القطاع: تعدد الوزارات والوحدات الحكومية والاجراءات البيروقراطية التي يجب على هذا القطاع التعامل معها. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتطوير هذا القطاع والتقدم الحاصل، إلا أنه لم يتم بعد تحقيق التغيير المنشود.

٢. تعمل الحكومة على صياغة ونشر "مرشد للتعهيد الخارجي" يتضمن تعليمات حول التعهيد الناجح.

٣. التكلفة، النجاعة والجودة: ضرورة الموازنة بين اعتبارات التوفير والنجاعة وبين مستوى الجودة المطلوبة.

٤. تعزيز نظام الرقابة والإنفاذ: على الحكومة تعزيز قدراتها على الرقابة والإنفاذ بناء على مقاييس واضحة، بما في ذلك الرقابة على تأهيل مزوّدي الخدمات، والجودة، وتحسين الخدمات. ومراقبة الاستقرار المادي لمزوّد الخدمات لضمان عدم تقليص الخدمات أو إفلاس المزوّد وتدهور الخدمات.

٥. على الحكومة منع الاحتكارات في مجال الخدمات العامة، وتقليص الاعتماد على قلة من مزودي الخدمات.

٦. العمل على تقليص البعد بين الحكومة وبين متلقي الخدمات، والحفاظ على قنوات تواصل معهم.

تلخيص وتوصيات

توصي اللجنة رئيس الحكومة ووزير المالية بتعيين طاقم عمل حكومي لصياغة الخطوات السياسية المطلوبة في القضايا المذكورة أعلاه، واتخاذ الخطوات العملية لتطبيق التوصيات، على أن يقدم الطاقم توصياته للجنة استشارية وتعرض لمصادقة الحكومة. وتوصي اللجنة باستكمال هذه العملية لغاية الفاتح من حزيران ٢٠١٢.

دراسة حالة: التعليم في جيل الطفولة المبكرة

نحن نقف اليوم في أوج «عصر المعرفة» ("The knowledge era")، والذي يتسم بالأهمية الحاسمة لخلق معارف جديدة، وانتشارها السريع واستدخالها في جميع مجالات النشاط الإنساني. وكلما ازدادت وتيرة "الهدم الخلاق" ("Creative destruction") نتيجة التطور التكنولوجي السريع، أصبحت قدرة الأفراد على إيجاد عمل جيد النوعية، أو مجرد العمل، تعتمد أكثر على مرونة مؤهلاتهم وقدراتهم على التكيّف مع هذه الظروف المتغيّرة. ومن المعروف أن الأفراد لا يميلون كثيراً إلى المهارات الشاملة ((Generic capabilities، وذلك بسبب النقص في المعلومات بخصوص وتيرة التغيّرات الجارية، ولأنهم يفضلون عادة الاهتمام بالحاضر وليس بالمستقبل. ويجب التأكيد أن إكتساب تلك المهارات يتم في الأجيال الفتيّة. لذلك نوصي الحكومة بتحمل مسؤولية أكبر في إكساب الطلاب مهارات شاملة منذ المرحلة المبكرة، والتي تؤهلهم لمواكبة متطلبات سوق العمل الحديث المتغيّرة.

كما نوصي بتطبيق قانون التعليم الالزامي على الأجيال ٣-٤ سنوات من خلال خطة خمسية، ونوصي بتطبيق تدريجي ليوم التعليم الطويل لجميع الطلاب في الأجيال ٣-٩، بما يتيح للطلاب الاستمرار في العملية التربوية المتنوعة في ساعات العصر أيضاً، وهو الأمر الذي سيتيح للأهل العمل في وظائف كاملة دون قلق.

كما نوصي الحكومة بعدم تحمل كامل المسؤولية عن الطفولة المبكرة، وذلك كي نمنح الأسر حق اختيار التصرف مع الأطفال فيها، ولا يجب ترسيخ فكرة إخراج الطفل من المنزل في هذه المرحلة كمعيار مُفضل، حيث لا نملك المعلومات، أو الصلاحية، لفعل ذلك. كما ليس من الواضح تماماً ما هو الإطار الأفضل: هل نعمل على تشجيع إقامة حضانات خاصة، هل نعمل على تمويلها ومراقبتها، أم نعمل على إقامة مراكز رعاية عامة؟

على الرغم من ما تقدم، توصي اللجنة بشكل واضح وقاطع

بزيادة تدخل الحكومة في هذا المجال وزيادة الميزانيات المرصودة له.

فيما يلي بعض التوصيات:

الحضانات اليومية هي مؤسسات تربوية تنموية مهمة، لذلك يجب نقلها من مسؤولية وزارة التجارة والصناعة والتشغيل إلى مسؤولية وزارة التعليم.

يجب فرض الرقابة على الحضانات العامة والخاصة، بما في ذلك رقابة المضامين التربوية. ولهذا الغرض يجب تسريع المصادقة على قانون الرقابة، وتطوير قدرات الرقابة وإنفاذ القانون.

ضرورة إقامة جسم مهني للطفولة المبكرة يضم أفضل الخبراء في هذا المجال، يعمل على تطوير استراتيجيات لتطوير مضامين تربوية تنموية في الحضانات.

أما بخصوص التكلفة المادية والعبء الملقى على الأهالي فنوصي بالحلول التالية: (أ) منح نقطتي امتياز لآباء الأطفال في الأجيال ٠-٣؛ (ب) زيادة عدد الحضانات العامة في جميع المناطق لزيادة منالية بأسعار معقولة، والعمل على تشجيع المنافسة في هذا المجال وتخفيض تكلفة الحضانات الخاصة؛ (ت) تشجيع الحضانات الخاصة على تطوير ذاتها، وفرض الرقابة على المضامين وعلى الأسعار بواسطة التمويل الحكومي.

إخفاقات القطاع الخاص

القطاع الخاص النوعي والناجع والمنصف هو شرط أساس للازدهار والنمو الاجتماعي والاقتصادي. يعاني هذا القطاع من اخفاقات بنيوية تحد من قدراته الوظائفية ومستوى نجاعته وجودة الخدمات التي يوفرها. ومن بين الصعاب التي يواجهها هذا القطاع: تعدد الوزارات والوحدات الحكومية والاجراءات البيروقراطية التي يجب على هذا القطاع التعامل معها. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتطوير هذا القطاع والتقدم الحاصل، إلا أنه لم يتم بعد تحقيق التغيير المنشود.

تبرز الإخفاقات البنيوية لخدمات الدولة في خمسة مجالات رئيسة:

تطبيق السياسة وتنفيذها: يعتمد تطبيق سياسة الحكومة في مجال الخدمات على قدرة وسرعة وحدات التنفيذ على ترجمة الخطة السياسية إلى خدمة فعليّة للمواطنين. الوضع اليوم يقوم على أساس المركزيّة مما يعيق عملية التنفيذ. يجب اعتماد أسلوب توزيع الصلاحيات.

عبء البيروقراطية: تشكلت في إسرائيل بنية بيروقراطية تعج بالاجراءات، والنماذج، والتصاريح وغيرها. وتشكل هذه البنية البيروقراطية أرضية خصبة لفساد السلطة والمحسوبية والوساطة، إضافة إلى الإعتبارات الغريبة.

إدارة الثروة البشرية في خدمات الدولة: التحدي الرئيس في هذا المجال هو كيفية تكريس قيم الخدمة والحفاظ على القوانين ذات الصلة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على المرونة والقدرة على التكيف للواقع المتغيّر. إدارة القوى العاملة في إسرائيل تعتمد كثيراً على المركزيّة، ما أدى إلى تطوير المزيد من الصرامة والوسطية.

انعدام الرؤية الشمولية والتعاون الأفقي: اعتماد الحكومات في إسرائيل على الاتفاقيات الإئتلافية، يزيد من صعوبة التنسيق بين الوزارات والتعاون بينها. وعادة ما يفتقد عمل الحكومة إلى النظرة الشمولية. ونلاحظ أن عدم التعاون بين الوزارات المختلفة يعيق تنفيذ العديد من الاصلاحات والمشاريع.

قدرات التفكير، تخطيط السياسات، القياس والرقابة: تعاني خدمات الدولة من نقص في قدرات التخطيط والتفكير. وعملية اتخاذ القرارات في الوحدات الحكومية لا تشجع التفكير بعيد المدى. كما يتم التركيز على التنفيذ وليس على التخطيط، أي على «فرض الحقائق على الأرض». فبسبب انعدام قدرات التخطيط والتفكير البعيد المدى، وفي ظل غياب المهارات، يتم تخصيص الموارد لآفاق عمل خاطئة ومتناقضة، ما يؤثر على مستوى الحياة، والمساواة والنمو.

مبادئ لتطوير عمل القطاع العام

فيما يلي بعض الخطوات لمعالجة إخفاقات القطاع العام:

١- تعزيز قدرات التخطيط في عمل الحكومة من خلال التشديد على:

أ. وضع استراتيجية وطنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية للمديين المتوسط والبعيد، من خلال التأكيد على أهداف وغايات واسعة وفورية، وبما يعزز التعاون بين وحدات الحكومة المختلفة.

«الإسرائيليون الجدد» هو اللقب الأكثر سدادة الذي أطلقه أحد قادة الاحتجاجات. ويتضمن هذا اللقب مقولة متعلقة بجذور الاحتجاج وبالمستقبل. وقد ذكرنا أن أحد جذور الاحتجاج يتعلق بشعور الاغتراب تجاه مؤسسات الدولة والجهاز السياسي، واقتصاد السوق. ويسود الشعور أن هذه المؤسسات قد ابتعدت عن المواطنين وانغلقت على نفسها، ولم يعد بمقدور المواطنين التأثير عليها.

لقد نجح قادة الاحتجاجات («الإسرائيليون الجدد») في صياغة مطالبهم بلغة لائقة، والاحتجاج على غلاء المعيشة، والنقص في المساكن للإيجار، والنقص في المؤسسات التربوية للطفولة المبكرة وغيرها، دون تحويل الأمر إلى مقولة سياسية تتعلق بمستقبل دولة إسرائيل أو الدولة الفلسطينية.

ب. تدعيم الوحدات الحكومية مهنياً وتزويدها بقوى عاملة دينامية وماهرة، لتعزيز قدرات التخطيط، والقياس، والرقابة والتقييم.

ت. تحويل خطط العمل السنوية إلى أداة مركزية للتخطيط، مع التشديد على منهجية الرصد، والرقابة والتقييم، لتشكل أداة إدارية بيد مدراء الوحدات.

٢- تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ في الحكومة بواسطة:

أ. تطوير الصلاحيات، والعمل على تدعيم جميع الوزارات من خلال تعزيز التعاون. والعمل على توزيع الصلاحيات بشكل تدريجي ومسؤول. والعمل على الفصل بين وحدات التخطيط، وحدات التنفيذ ومقدمي الخدمات.

ب. تطوير عمليات الموازنة، وزيادة شفافية الميزانيات، وزيادة التعاون بين الوزارات الحكومية في مرحلة تخطيط الميزانية وبلورتها.

ت. تدعيم الموظفين المهنيين في مجال اتخاذ القرارات.

ث. تعزيز امكانيات التعاون والتنسيق بين الوحدات الحكومية والبت في النزاعات بين الوزارات في مجالي التخطيط والتنفيذ.

٣- دراسة الجهاز البيروقراطي وتهيئته للتغيير:

أ. الكشف عن بؤر العبء البيروقراطي.

ب. وضع خطة لتقليص العبء البيروقراطي بواسطة منهجية موحّدة صالحة لجميع الهيئات الحكومية.

ت. تعزيز وتنجيع القواعد التنظيمية، ومعالجة الازدواجية، وتعزيز الطاقم المهني في هذا المجال.

٤- التطبيق الفوري لخطة إصلاح في مفوضية خدمات الدولة بناء على المبادئ التالية:

أ. ملاءمة القوى العاملة للتحديات القائمة ولتحقيق غايات الحكومة. والحفاظ على قواعد الإدارة السليمة من خلال التأكيد على المصداقية والنزاهة والشفافية.

ب. تحويل المفوضية إلى جسم صانع للسياسات، ونقل كل ما يتعلق بتطبيق السياسات إلى المكاتب الحكومية.

ت. وضع "عامود فقري إداري" لخدمات الدولة مع تعزيز جودة الموظفين الكبار ومهنيتهم.

ث. وضع سياسة عامة لتطوير الموارد البشرية، والسعي إلى تعزيز، التميّز والمهننة.

٥- العمل من أجل وضع تدابير أكثر مرونة لترتيبات التشغيل المعمول بها، بما يتيح تجنيد قوى عاملة عالية الجودة، والاهتمام بمكافأة المتميزين.

٦- وضع أخلاقيات عمل واضحة لتنظيم عمل موظفي الحكومة ومنتخبي الجمهور. ووضع قواعد واضحة للفترة الانتقالية من العمل في الحكومة إلى العمل في القطاع الخاص.

٧- ضرورة تعريف منظومة قيم للعمل في الوظائف القطاع العام وبلورتها، مع التشديد على روح المسؤولية وثقافة ال «Civil Servant".

ترى اللجنة ضرورة وضع هذه المسألة على رأس أولويات الحكومة، وتعتبرها أمراً مركزياً في عملية التغيير المنشود، وتناشد الحكومة اعتبار هذه المسألة هدفاً قومياً، والعمل بمثابرة وعزم من أجل تحقيقها.

نحو ديمقراطية تشاركية

«الإسرائيليون الجدد» هو اللقب الأكثر سدادة الذي أطلقه أحد قادة الاحتجاجات. ويتضمن هذا اللقب مقولة متعلقة بجذور الاحتجاج وبالمستقبل. وقد ذكرنا أن أحد جذور الاحتجاج يتعلق بشعور الاغتراب تجاه مؤسسات الدولة والجهاز السياسي، واقتصاد السوق. ويسود الشعور أن هذه المؤسسات قد ابتعدت عن المواطنين وانغلقت على نفسها، ولم يعد بمقدور المواطنين التأثير عليها.

لقد نجح قادة الاحتجاجات («الإسرائيليون الجدد») في صياغة مطالبهم بلغة لائقة، والاحتجاج على غلاء المعيشة، والنقص في المساكن للإيجار، والنقص في المؤسسات التربوية للطفولة المبكرة وغيرها، دون تحويل الأمر إلى مقولة سياسية تتعلق بمستقبل دولة إسرائيل أو الدولة الفلسطينية. لقد نجح هؤلاء بإعادة البعد الاقتصادي الاجتماعي المفقود إلى قلب الخطاب العام. ويصر هؤلاء الإسرائيليون الجدد على إسماع صوتهم، ليس لمرة واحدة فقط خلال المظاهرات، بل كأسلوب حياة، وهذا ما يبشر بخلق ديمقراطية تشاركية تنبض بالحياة، تختلف عن الأنماط التي عرفناها حتى الآن. ولا شَّك في أن التكنولوجيا، الانترنت والهواتف الخليوية ساهمت كثيرا في هذا، إضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي غير المحدودة.

نحن أمام فرصة نادرة لإزالة الحواجز بين الدولة ومواطنيها، ولمحاولة بناء علاقات الثقة بينهم، وإشراك المواطنين فعلياً في المعضلات السياسية.

عملية تبني توصيات اللجنة وتنفيذها

يتضمن تقرير اللجنة العديد من الفصول، بعضها عبارة عن صياغة مبادئ عامة لترشيد السياسة، تتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، والمسكن، وسوق العمل، والتعليم، والمواصلات العامة وغيرها. أما قسم التوصيات فيتضمن توصيات لتنفيذ خطوات سياسية قابلة للتطبيق خلال فترة زمنية قصيرة، والبعض الآخر يتطلب فترة زمنية أطول. وفي بعض الحالات، وبسبب ضيق الوقت، أوصت اللجنة بإقامة طواقم عمل خاصة بهدف بلورة توصيات مُفصّلة وصياغتها.

فيما يلي بعض الخطوط العريضة لعملية تنفيذ التوصيات:

- تعمل الحكومة على تبني التوصيات.
- إرساء توصيات اللجنة ضمن قرار حكومي.
- تشريع القوانين الضرورية لتطبيق توصيات اللجنة، بما في ذلك تعديلات على القوانين القائمة.
- الانتهاء من وضع اقتراحات القوانين لغاية ٣١/ ١٢/ ٢٠١١.
- تقديم تقرير نصف سنوي بخصوص تطبيق التوصيات.

مبادئ لتعديل الميزانية وأولوياتها

- توصيات اللجنة المتعلقة برصد الميزانيات، تعني إضافة ميزانية جديدة على الميزانية القائمة.
- قدمت اللجنة توصيات بخصوص تغيير أولويات الميزانية بقيمة ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، وبضمنها مبلغ ٤ مليارات شيكل خلال العام ٢٠١٢.
- على الحكومة تعديل قانون الميزانية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٢، وتعديل سلم أولويات الميزانية، وتنفيذ ذلك قبل ٣١/ ١٢/ ٢٠١١.
- إقرار جميع التعديلات المقترحة على الميزانية والمصادقة عليها ضمن قرار حكومي.
- توصي اللجنة بتعديل نظام الضرائب، وضرورة تخفيض العبء عن الفئات السكانية المقترحة، وذلك بقيمة ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، من بينها ٦ مليارات خلال العام ٢٠١٢.

تقع المسؤولية الكاملة لتنفيذ التوصيات على مدير عام ديوان رئيس الحكومة وعلى المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية. ونقترح أن يقوم رئيس الحكومة بتعيين لجنة متابعة برئاسة مدير عام ديوان رئيس الحكومة والمسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية. ترافق هذه اللجنة عملية تنفيذ التوصيات وتقدم تقاريرها إلى الحكومة مرة كل ستة أشهر.

وعلى الحكومة تعميم خطة عملها المتعلقة بتطبيق التوصيات وترسيخها في جميع برامج عمل الوزارات المختلفة. والعمل على تحديد الغايات ومعايير القياس لاستكمال تنفيذ جميع العمليات المطلوبة. وعلى اللجنة الاستشارية تقديم تقاريرها، المتعلقة بتنفيذ

التوصيات، إلى الحكومة كل ستة أشهر. وعلى الحكومة نشر تقرير بخصوص كيفية ومواعيد تنفيذ التوصيات لغاية ٣١/ ١٢/ ٢٠١١. وتوصي اللجنة بضرورة شفافية عملية مناقشة وإقرار التوصيات وتطبيقها.

نستعرض فيما يلي مبادئ عامة في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وخطة عمل شاملة، والتي تتضمن توصيات عينية.

١. تعمل الحكومة على رفع نسبة الإنفاق المدني من الميزانية.

٢. على الحكومة تحديث الغايات الاجتماعية، بين الحين والآخر، ووضع غايات كمية لزيادة نسبة العمالة وتقليص معدلات الفقر وعدم المساواة.

٣. النمو الاقتصادي هو الضمانة لاستدامة تزويد احتياجات المجتمع المتنامية.

٤. العمل على توزيع عادل ومنصف لثمار النمو الاقتصادي.

٥. العمل بشكل جاد لزيادة مشاركة جميع الفئات السكانية في سوق العمل وفي النشاط المجتمعي، وتعمل الحكومة بشكل خاص على دمج الرجال الحريديم والنساء العربيات في سوق العمل، ومن خلال احترام أسلوب حياتهم.

٦. على الحكومة ضمان قوانين لعبة منصفة في السوق الاقتصادية، والعمل على إزالة المعيقات وتوفير شروط عمل أفضل لجميع العمال وحماية حقوقهم الأساسية.

٧. على الحكومة تحديد مسؤولياتها عن توفير الخدمات العامة، وملاءمتها بناء على التغيّرات التكنولوجية والديمغرافية وغيرها. وتوفيرها لجميع المواطنين المحتاجين بشكل منصف.

٨. توكيل بعض الخدمات العامة لشركات وهيئات خاصة (التعهيد) هو أمر شرعي ومرغوب من أجل تنجيع هذه الخدمات وتوسيع منالتها، شريطة أن يتم ذلك في الحالات المناسبة فقط، ومن خلال التخطيط الحكيم، ومع أخذ جودة الخدمات ومنالتها، وإمكانية تقييم وقياس هذه الأمور بعين الاعتبار. كما على الحكومة الاستمرار بتحمل مسؤوليتها عن هذه الخدمات وأن تشكل هي العنوان لكل مواطن بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمات.

٩. على الحكومة العمل بشكل شامل لمعالجة اخفاقات خدمات الدولة والقطاع العام، وتعزيز قدرات التخطيط السياسي، وتعزيز القدرات التنفيذية والادارية للحكومة، وتعزيز منظومة قيم مقدمي الخدمات.

١٠. على الحكومة تطوير قنوات تواصل مع الجمهور وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

توصيات عينية

١. تهدف توصيات اللجنة في مجال المسكن إلى: (أ) العمل على زيادة عدد المساكن المعروضة للبيع بشكل كبير وملحوظ وبنوعيات مختلفة، ما سيساعد على خفض الأسعار؛ (ب) زيادة بناء المساكن للإيجار لفترات طويلة، وخاصة المساكن الصغيرة في المناطق التي يكثر فيها الطلب؛ (ت) وضع حلول مؤقتة لضائقة السكن للأسر الضعيفة وتقديم المساعدات المالية لمستحقي المساكن الشعبية وخاصة المسنين؛ (ج) وضع حلول للمجتمع العربي مع أخذ خصوصياته بعين الاعتبار، وتوفير المساعدات في مجال التخطيط والبنى التحتية؛ (ح) بلورة استراتيجية شاملة لتطوير الحيز الحضري، وزيادة وتيرة البناء لمختلف فئات المجتمع، وتطوير المواصلات العامة.

٢. سجل ارتفاع غلاء المعيشة في إسرائيل معدلات عالية، وخاصة في مجالات المسكن، والمصروفات المنزلية، والتعليم، والصحة، والغذاء والمواصلات. وذلك بسبب تقليص مسؤولية الحكومية في تزويد بعض هذه الخدمات العامة. عليه، توصي اللجنة الحكومة بمعالجة الوضع بواسطة تشريعات جديدة، وفرض قيود على الجهات المزودة، ومنع الاحتكارات.

٣. وثمة أسباب أخرى لغلاء المعيشة مثل المعيقات العديدة في مجال الاستيراد والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. لذلك توصي اللجنة بخفض جميع الجمارك، والعمل على الغائها على مرحلتين حتى نهاية العام ٢٠١١. كما توصي اللجنة بتخفيض ضريبة الشراء، وزيادة المبلغ المسموح به للشراء من خارج البلاد عن طريق الانترنت وإعفاء ذلك من الضريبة.

٤. تمحور عمل اللجنة في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية في مجال التعليم للأجيال الفتية، وذلك بسبب الأهمية الفائقة للتعليم في المراحل المبكرة، وأهمية تطوير القدرات الشاملة للطلاب. وكذلك لأن التعليم هو الأداة الأساسية لضمان

المساواة في الفرص وتقليص الفجوات في المجتمع. وتلاحظ اللجنة الارتفاع المتواصل في تكلفة تعليم الأطفال في العقد الأخير، لذلك توصي بزيادة تدخل الحكومة في مجال الطفولة المبكرة (أجيال ٠-٣)، والعمل على تطبيق قانون التعليم الإلزامي لأجيال ٣-٤، وتوفير مراكز للتعليم في ساعات ما بعد الظهر للأجيال ٣-٩، وتوصي اللجنة بتخفيض مشاركة الأهالي وخفض أسعار الكتب المدرسية.

٥. توصي اللجنة باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة منالية المواصلات العامة، وخاصة لأماكن العمل. وتوصي اللجنة بالعمل على إزالة المعيقات في سوق العمل، والعمل بشكل خاص من أجل دمج النساء العربيات والرجال الحريديم في سوق العمل.

٦. وتوصي اللجنة بتعديل نظام الضرائب، وتقترح: (أ) إلغاء الخطة المقترحة لخفض الضرائب المباشرة؛ (ب) وضع درجات ضريبة دخل جديدة، مثل ٤٨٪ ضريبة للدخل فوق ٤٠٠٠٠ شيكل؛ (ت) جباية ضريبة ٢٪ إضافية على الدخل من العمل الذي يفوق مبلغ ١ مليون شيكل في السنة؛ (ج) زيادة الضريبة على أرباح رأس المال إلى ٣٠٪؛ (ح) زيادة ضريبة الشركات إلى ٢٤٪ خلال العام ٢٠١٢، وامكانية رفعها إلى ٢٦٪ فيما بعد؛ (خ) إلغاء الزيادة المقررة على ضريبة الوقود والفحم والسولر؛ (د) منح نقطتي امتياز ضريبي لآباء أطفال في جيل ٠-٣؛ (ذ) إلغاء الجمارك وضريبة الشراء.

مصادر التمويل وتعديلات الميزانية

١. توصي اللجنة بتخصيص مبلغ ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة لتنفيذ الأهداف أعلاه، وتخصيص حصة الأسد لمجال التعليم، بحيث يتم تخصيص مبلغ ٤ مليارات شيكل خلال العام ٢٠١٢.

٢. يتم تمويل المبالغ أعلاه من ميزانية الدولة، بحيث يتم اقتطاع مبلغ ٢٫٥ مليار شيكل من ميزانية وزارة الدفاع خلال العام ٢٠١٢.

٣. تخصيص نحو ٦ مليارات شيكل نتيجة رفع ضرائب معينة وخفض بعضها، ونحو ٦ مليارات شيكل بسبب خفض الضرائب المباشرة ونقاط الامتياز. إجمالاً نحو ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة.

٤. بالمجمل، يتم تخصيص مبلغ ٦٠ مليار شيكل لصالح المواطنين خلال السنوات الخمس القادمة، ما يعني خفض الأسعار، ولجم غلاء المعيشة، وزيادة منالية الخدمات العامة، وتسهيلات في مدفوعات التعليم، وزيادة الدخل الصافي.

خاتمة

قدم لنا الإسرائيليون الجدد في صيف ٢٠١١ وعلى طبق من فضة فرصة نادرة ورائعة لإحداث التغيير وإنشاء مجتمع واقتصاد أكثر عدالة وإنصافاً. ونحن نحاول جهدنا لترجمة أمنياتهم إلى لغة عملية.

نحن على ثقة تامة أن مجمل التوصيات المقدمة غير مسبوقة من ناحية حجمها وشموليتها، وأنها قادرة على تحريك عجلة التغيير المنشود.

لم نتمكن من توفير أجوبة لجميع الضائقات التي طرحت، ولا حتى لمعظمها، لكن ما نقدمه هنا قادر على تخفيف تكاليف المعيشة، وزيادة منالية الخدمات الاجتماعية وحجمها، والمساعدة في إيجاد حلول معقولة لمشكلة المسكن، وتقليص فجوات عدم المساواة. والأهم، أنها تبشر بآفاق جديدة وواعدة، وخاصة للأسر الشابة العاملة، التي تتحمل الجزء الأكبر من العبء.

وعلينا ألا نسيء الفهم، فهذا التقرير ليس القول الفصل، بل هو الفصل الأخير لمقدمة سيرورة كبيرة لتغيير المجتمع الإسرائيلي. الأن، يأتي دور المؤسسة وصانعي القرار. نحن على ثقة بأن هؤلاء سيقومون بتبني التوصيات ككتلة واحدة ويعملون على تنفيذها بأسرع وقت ممكن.

يتابع الجمهور الإسرائيلي هذه العملية بترقب وعناية، ولن يسمح لأحد بالتملص من المسؤولية. ولا شك في أن المستفيدين من النظام القديم يشعرون بالتهديد الذي تحمله رياح التغيير. نصيحتنا للجميع «احتضنوا التغيير، اندمجوا فيه، ولا تحاولوا وقف عجلة التاريخ، وذلك لمصلحتكم أنتم ولمصلحتنا جميعا».

[مترجم عن العبرية. ترجمة: نواف عثامنة]